ولو بني الادريتا فذهب غير سيبويه فهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزء
المعنى الا انه يتكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما وقوله
حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فيه ثبت لما رد ما يقال يجوز ان
يكون الفعل ثنائيا كخوص وبع وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما
ثلثة وقوله اذا لم يبن منه الخماسي ولا الثنائي اما انتفاء فلان
الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ بها وحرف
يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه
اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا
كرهوا تواليهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان
يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلنا
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلم يتحقق
التنافي لعدم وجوب شيء في الحركة والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة حروفه
ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل
اسكان ما قبله فالخماسي منه كالسداسي في الاسم وهو مرفوض
لما يجيء وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من النحاة في
تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد منه
التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ والمعنى للظرفية ههنا واما كلمة
حيث وحين فاستعملتا لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ
قوله لشهادة التتبع والاستقراء يقول قرأت البلاد وقرأ
وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا
في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو

قليلا

قليلا لان الواو تقتضي المغايرة وهو على المفسر واما بالفاء فقيل لا يجوز
وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف وقوله لم يبن خماسي في الاسم اي جوزوا
في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا السداسي لخروجه
عن الاعتدال للثلاثي يوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون
على ثلثة احرف وقوله واياما كان في النصب على انه خبر كان واسمها ضمير
فاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره
الظاهر قوله لا يقال هذا التقسيم للشيء الى نفسه وغيره لا يجوز
القسمة فعل وكل فعل اما ثلاثي او رباعي الخ قوله لانا نقول
الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن
الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين
تحققه وان يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته
الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من حيث هو
مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا
لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن
مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك
لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث
لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وفي ذلك لا يكون
الا في ضمن الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله
فيه بصورته التي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا
فيه بنفسه وليس علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي

Copyright © King Saud University